الفصل الثانى

ماهيــة العولمــة ؟

تعنى العولمة كمفهوم نمو الإدراك بعالمية كوكبنا الى نقطة ذروة غير مسبوقة تاريخيا على النحو، والى الدرجة التى تجعل من كوكب الأرض بكل أطرافــه ومناحية حاضرا فى مشهد واحد، وتتأسس كبنية تاريخية على رأسمالية الثورة الصناعية الثالثة التى تعنـــى مــن ناحيــة اســتمرارا للتطــور الصنــاعى والتكنولوجى، ومن ناحية أخرى تحولا طفريا نحو نموذج تكنولوجـــى بــالغ التفوق والتمايز قياسا الى ما قبله وعلى نحو نوعى.

ركائز العولمة

تكاد تفق الكتابات الأساسية على أن العولمة قد بدأت فى التبلور منذ مطلـــع السبعينات من القرن العشرين بفعل تطور التكنولوجيـــات الجديــدة للإعــلام والإتصال حيث التطبيقات المدهشة للمبتكرات الإلكترونية في مجال الـــهاتف والتلفزة والحاسوب وهناك من جهة ثانية الإكتشافات المذهلة أيضا في علــوم الحياة والجينات الوراثية. وهذه الثورة لم تكتمل بعد ولا تزال تـــأخذ أبعــادا جديدة مع بداية القرن الحادي والعشرين بفضل القفزة النوعيـــة فـــي علــوم المعرفة بدءا بشبكة الإنترنت وانتهاءا ببنوك المعلومات.

وفي هذا الإطار – حسب بلون[٢٤] – فإن الاقتصاد لن يقوم بعــد الآن علـــي القوة المادية بل القوة الذهنية أو قوة المعرفة وهذا التحـــول ســوف ينعكــس جذرياً في طبيعة القوة العاملة وفي البنية الاجتماعية للإقتصاد الرأسمالي الذي سيتحول من أكثر فأكثر إلي اقتصاد خدمات بدلاً من كونه اقتصـــاد انتــاج، وحيث ثالوث الرأسمالية الصناعية: الإنسان، والألة، والمادة ســـيتخلي عــن

مكانه لثالوث جديد هو: الإنسان, الفكرة، الصورة. بل أن طبيعة المنتجات الإستهلاكية سوف تتغير ولن تكون ذات طابع ثابت وقيمة نهائية يتم إستهلاكها حتي النهاية شأن الغسالة الكهربائية مثلاً التي صممت لتعيش نحو عشر سنوات أو أكثر قليلاً قبل أن تتحول إلي نفاية، بل ستكون – أي المنتجات الاستهلاكية – الآن ذات طابع متحول ومتطور ومفتوح علي شبكة لا متناهية من الخدمات، أما المنتوج المادي بحد ذاته مثل جهاز إنترنت أو هاتف محمول فلن يكون سوي "ركيزة" لتوزيع الخدمات لا موضوع الاستهلاك بحد ذاته. ولكن السؤال المهم هنا هو ماذا يعني هذا الانتقال من الثورة الصناعية الثانية إلي الثالثة ، أو بالأحرى الى الثورة العلمية والتكنولوجية وما تأثيره؟

وفى الواقع فإن هذا الانتقال يبلغ من العمق والأهمية حداً قد يكون تحويلياً علي صعيدين أساسيين:

أولها: علي صعيد التنظيم الاجتماعي / الإقتصادى إذ يؤدي إلي تقويض نموذج دولة الرفاه وهو ما جسدته أمريكا الريجانية وبريطانيا التاتشريه حيث تتحول الرأسمالية في ظل الثورة الثالثة إلي رأسمالية مدراء شركات ومساهمين وليس أرباب عمل وعمال، وتنخفض قيمة العمل والعمال علي نحو لا يدعو لاسترضائهم وقد ترتب علي ذلك التحول البنيوي تقويض الدعائم الثلاثة لنظام الرأسمالية الفوردية وهي[٢٥]: المؤسسات الممركزة، والعلاقات الاجتماعية الثابتة، والقيم الجماعية القوية. ذلك أن مجتمع الشبكات العلائقية الذي أرست أسسه ثورة التكنولوجيات الإعلامية الجديدة أدي إلي نزع الصفة المركزية عن العلاقات الإجتماعية وحطم إحتكار الدولة لوسائل الإعلام الجماهيري، كما أنها إقتضت التحول عن التنظيم "التيلوري" القائم علي الترتيب الهرمي إلي تنظيم أفقي ولا مركزي للمشاريع يقوم علي مبدأ الارتباط المتبادل. وأخيرا فإن نظام القيم الجماعية الذي كان يميز النموذج الفوردي من تضامن وتآزر وتعاقد جماعي قد أخلي مكانه لنزعة فردية مشتطة، إذ أن الارتباط عن طريق الشبكة يجبر الأجراء علي التصرف

كأفراد بدون مرجعية طبقية وبلا وساطة نقابية. وحتي سوق العمل في نظام الشبكة تغدو قائمة علي ما يفرق بين العاملين الأجـــراء، وليـــس علي ما يجمع بينهم فسوق العمل الجديد التي بـــاتت تتطلـــب مـــهارة اختصاصية وقوة دماغية لا عضلية صارت تتطلب أيضا تمـــيزا فـــي شروط العمل وتفاوت كبير في عقوده وفي أجوره ومن ثم فقد انتـــهي مفهوم العقود الجماعية ومفاهيم العمل الثابت، والإستخدام الدائم وحـــل محله العمل لأجل محدود، والعمل بدوام جزئي محل العمل بدوام كلي، وهكذا.

وقد صاحب هذا التحول في البنية التنظيمية للرأسمالية الجديدة – حسب دومينيك بلون – تحولا في بنيتها الإيديولوجية "النيوليبراليـــة" التـــي أحدثت إنقلابا في العقدين الماضيين في المناخ الفكري السائد حيـــث قدمت الفرد علي الجماعة , والعقد علـــي القـــانون , والســـوق علـــي التخطيط وماهو اقتصادي علي ماهو سياسي واجتماعي كنظام أولويات تتناسب معها ومع روحها الجديدة .

وهنا بالضبط تتولد ما نسميه بـــ "النزعة الاستقطابية" الكامنة في روح الثورة الصناعية الثالثة أو اقتصاد المعرفة علي النحو الذي يؤدي إلـــي تزايد هيمنة الطبقات الأكثر ثراء في شتي مجتمعات العالم إذ يتفـــاقم ثراؤها بفعل حيازة المنتمين إليها للمعرفة والمهارات الخاصة والراقيـة اللازمة للإندماج في هذا الاقتصاد، وفي الوقت نفسه إلي زيادة الفقـــر لدي الطبقات الأكثر فقرا بفعل عجزها عن امتلاك مثل تلك المعـارف والمهارات الراقية من ناحية وتضاؤل دور الموارد الطبيعية ومـــوارد الطاقة . والعمالة العادية من ناحية أخري. وعلي المنوال نفسه ســـوف يحدث الاستقطاب بين المجتمعات/ الدول الأكثر تطورا وثراء فـــي الشمال، والأكثر تخلفاً وفقراً في الجنوب. وبرغم أن التفاوت الطبقـــى بين البشر داخل مجتمعاتهم وبين المجتمعات وبعضها البعـــض ظـــل حقيقة قائمة فى النظام العالمى الحداثى فإن الجديد هنا يتعلق بـــالقدرة العالية على إفراز هذا التفاوت وإعادة إنتاجه على نحو مستمر فى شبه

متوالية هندسية تدفع بمجرد التفاوت ولو الكبير إلى مرحلة الاستقطاب فى ظل اقتصاد المعرفة.

وثانيها : على صعيد البناء القانونى / السياسى للنظام العالمى اذ قادت الى اسقاط القطب السوفيتى تدريجيا لعجزه عن امتلاك مقوماتها ووسائل ادارتها .

وهنا تمثل الحرب الباردة وضمنها التحدي السوفيتي للولايات المتحدة خبرة استثنائية ومتفردة حسب منهج تحليل النظم العالمية. ذلك أن الحرب الباردة لم تفت في عضد الهيمنة الأمريكية بشئ بل إنها كانت التكأه التي استندت إليها الولايات المتحدة في تكتيل العديد من دول العالم ورائها كقوة عظمي، كما أنها وحسب نوام شومسكى[٢٦] خدمت أغراضا مهمة لمدراء الدولة فحين تدعو الحاجة الى محفز حكومى لتحريك إقتصاد متزعزع أو لرعاية تقنيات جديدة وباهظة يستطيع مدراء الدولة أن يختلقوا صورة لأرتال روسية فى حالة زحف وذلك لإستمالة الجمهورالى التوسع فى الدعم المالى للصناعات المتقدمة عن طريق البنتاجون. كما أن التدخل بالقوة واعمال التخريب لمنع القومية المستقلة فى العالم الثالث يمكن تبريرهما بالكيفية ذاتها، وثمة منافع مهمة اضافية فى إبقاء نفوذ الولايات المتحدة على حلفائها ، وبصورة عامة جرى زج " الإمبراطورية الشريرة" حين دعا داعى الإدارة الإقتصادية المحلية والسيطرة على المنظومة العالمية، وهذه مسألة خطيرة، فالتدخل ينطوى على تكاليف مادية ومعنوية قد لا يكون السكان على استعداد لتحملها، على عكس الوضع بالنسبة الى شعب مطيع ذى أنماط ثقافية مختلفة تماما كاليابان مثلا حيث قوتها الإقتصادية العظيمة قادرة على إدارة التخطيط الإقتصادى للدولة وللشركات الكبرى مفترضة أن الناس سينفذون الأوامر، ولكن من الضرورى، فى مجتمع أقل إنضباطا، وأكثر تعددية ثقافية كالولايات المتحدة، اصطناع القبول باستحضار العدو الشرير. وعلى العكس ظل الاتحاد السوفيتي حسب هذا المنهج تركيبا متناقضاً من قوة عسكرية عظمي علي أرضية اقتصاد صناعي نامي أقرب إلي اقتصاد دول أشباة الأطراف.

ويفسر بيتر تيلور وكولن فلنت[٢٧]: لا يمكن إنكار أن الاتحاد السوفيتي كان أكثر من مجرد دولة شبه أطرافية صاعدة، فلقد مثلت الدولة السوفيتية سنة ١٩١٧م نقطة الذروة في حركة ثورية قطع الطريق أمام إمكان تدويلها ولكنها شكلت برغم ذلك تحديا إيديولوجيا للرأسمالية المهيمنة علي الاقتصاد العالمي. ومع اقتصار الثورة علي روسيا أول الأمر لم يكن أمام ستالين سوي خيار بناء الإشتراكية في بلد واحد حتي يلحق بالركب قبل أن يتمكن الأعداء من وأد هذا الوليد. ومن هذه النقطة فصاعدا فإن منطق النظام الدولي وضع الاتحاد السوفيتي في وضع من يلهث للحاق بمتطلبات الأعباء المضاعفة، ولكي يضمن الاتحاد السوفيتي لنفسه البقاء كان علي دولته أن تتنافس مع الدول الأخري، ولكن هذا التنافس إستلزم من السوفييت الدخول في لعبه الاقتصاد العالمي وفق القواعد الرأسمالية، وقد وصل الأمر إلي مداه في الثمانينات. وقد كانت هناك دائما صراعات سياسية داخل الكتلة السوفيتية بين الأصوليين الذين يصرون علي التمسك بأهداب القواعد الاشتراكية، وبين التكنوقراط الذين يولون كل اهتمامهم لقضية الكفاءة الانتاجية. وفي مرحلة الركود الاقتصادي لنا أن نتوقع أن يسفر الصراع بين "الحمره" أي الأصوليين، وبين أهل "الخبرة" أي التكنوقراط عن انتصار أهل الخبرة، وهذا ما وقع بالفعل في كل أرجاء العالم الشيوعي في الثمانينات. ففي الصين مثلا أدي هذا الصراع – حسب تيلور وفلنت – إلي انتصار التوجه الليبرالي في الاقتصاد وإن قامت السلطة بقمع الليبرالية السياسية سنة ١٩٨٩م. أما في الاتحاد السوفيتي فإن حسم هذا الصراع علي يد جورباتشوف أسفر عن محاولات إدخال إصلاحات اقتصادية "البروسترويكا" وسياسية "الجلا سنوست" وهو ما أدي في نهاية الأمر إلي عواقب تجاوزت حدود الاتحاد السوفيتي، فعندما أعلن جورباتشوف عن نواياه في عدم الوقوف إلي جانب الحكومات الشيوعية المكروهة من شعوبها في شرق أوربا عجل ذلك بإندلاع ثورات ١٩٨٩م التي أنهت الحرب الباردة، وفي ذلك ما يوضح طبيعة الوضع الخاص للإتحاد السوفيتي كدولة من دول أشباه الأطراف وكقوة عظمي في الوقت نفسه ومن ثم أدت معالجته لأزمته الاقتصادية –كشبه أطرافي– إلي

نهاية النظام العالمي القائم علي وجودة – كقوة عظمي – ولكنه لم ينه النظام العالمي الواسع للحداثة والمستمر منذ خمسمائة عام حول مركزية الغرب.

بنية العولمة:

لم تتوقف التحولات التى حدثت على الصعيدين معا بفعل الثورة التكنولوجية والفجوة الإستقطابية التى تؤدى اليها، وعبر نزوعها إلى التقنين المستمر والمتنامى لفكرتى: الاقتصاد المفتوح الذى تزول عنه الحمائية فى كل أشكالها، والمجتمع المفتوح الذى يسهل النفاذ منه واليه، عند حد اسقاط الإتحاد السوفيتى فقط بل إلي محاولة تدشين بنية جديدة في النظام العالمي تقوم علي أساس خطاب كونى تبشيري هي بنية "العولمة" التى يحددها تيلور وفلنت بثمانية أبعاد هي[٢٨]:

١ – **العولمة المالية:** وتصف السوق العالمية الأنية للنتاجات المالية المتعامل بها في "المدن المالية" عبر العالم علي مدي أربع وعشرين ساعة يوميا.

٢ – **العولمة التكنولوجية:** وتصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيات الكومبيوتر والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية والتي نجم عنها إنضغاط الزمان / المكان، والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم.

٣ – **العولمة الإقتصادية:** وتصف نظم الانتاج المتكامل الجديدة التي تمكن "الشركات الكونية" من استغلال المال والعمل عبر العالم علي إتساعه.

٤ – **العولمة الثقافية:** وتشير إلي إستهلاك "النتاجات الكونية" عبر العالم وتعني ضمنيا في أكثر الأحيان التأثير المهيمن كما في تعبير "الكوكله".

٥ – **العولمة السياسية:** وتتمثل في انتشار الأجندة الليبرالية الجديدة المؤيدة لخفض إنفاق الدولة والتحرير التشريعي، والخصخصة والاقتصادات المفتوحة بوجه عام.

٦ – **العولمة البيئية:** وهي الخشية من أن تتجاوز الاتجاهات الاجتماعية الراهنة قدرة الكوكب الأرضي علي البقاء ككوكب حي وهي تطمح إلي أن تصبح عولمة سياسية خضراء.

٧ – **العولمة الجغرافية:** وتتعلق بإعادة تنظيم الحيز أو المساحة في الكوكب بإحلال الممارسات المتعدية للدولة القومية محل الممارسات "الدولية" في

عالم تذوب فيه الفواصل بصورة متزايدة، وبات ينظر إليه في أغلب الأحيان علي أنه شبكة من "المدن العالمية".

٨ - **العولمة الفسيولوجية:** وهي ذلك الخيال الجديد الذي يستشرف ظهور مجتمع عالمي واحد أو كل اجتماعي مترابط يتجاوز حدود المجتمعات القومية.

وبغض النظر عن مدي التداخل الملحوظ في تعريف تيلور بين أكثر من محدد كالإجتماعي والثقافي واللذين يكشفان عن نزوع واحد إلي تسويد قيم مشتركة باعتبارها قيم إنسانية عالمية أيا كان مصدرها، وأيضا بين الاقتصادي والمالي كتعبير مشترك تقريبا عن الطبيعة الدولية لحركة رأس المال والانتاج سلعا وخدمات، وكذلك العلاقة المترابطة بين العولمة التكنولوجية والجغرافية وهي تتسم بترابطية عكسية إذ ينظر إلي التطور التكنولوجي المتسارع علي أنه إنهاء للجغرافيا أو علي الأقل تآكل في حدودها ودورها. وكذلك الترابط بين العولمة البيئية والثقافية حيث الأولي باعتبارها التعبير الخالد عن المشترك الإنساني "جيران في عالم واحد" هي الأساس لصياغة أجندة قيمية متجانسة للثانية بحسبانها التعبير الأمثل عن التنوع الإنساني وحسب قاعدة "الوحدة في إطار التنوع". نقول .. بغض النظر عن هذا التداخل بين محددات تيلور الثمانية يمكن اعتبار مصطلح العولمة هو الوريث الشرعي للتقسيم الثلاثي للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين إلي عالم أول "الغرب" وعالم ثاني هو "الكتلة الشرقية" التي كان مركزها ينتمي للغرب الحضاري والثقافي باعتباره "شرق الغرب" وعالم ثالث هو الجنوب في الحقيقة. فلقد إختفي العالمان الأخيران في تلك المنظومة الثلاثية كمفهومان يحملان معني سواء لأن العالم الثاني الاشتراكي قد اختفي فعليا بتفكك الاتحاد السوفيتي، أو لأن إختلاف درجات النمو بين بلدان العالم الثالث وما أدي إليه ذلك من صعود اقتصادي كبير لدي دول أسيا جنوبا أو شرقا قد أنهي التجانس فيما بين دول الجنوب علي نحو لم تعد معه عالم واحد وإنما عوالم مختلفة. وبدلا من ذلك صار هناك عالم واحد - أو إدعاء بذلك - يرتكز علي ثلاث مناطق رئيسية: أمريكا الشمالية، وأوربا الغربية، وآسيا الباسيفيكية وهو العالم المتقدم، وأسفله في الجنوب يقع عالم آخر بمثابة أطراف للعالم المتقدم. والعالمان موجودان

معا بحكم ثورة الاتصالات في مشهد واحد بما يبرر القول بعالم واحد شكلا رغم الفوارق الجوهرية بينهما وهو ما يطلق عليه البعض أحيانا "عولمة غير متكافئة" والمؤكد في هذا السياق هو أن الاتصالات الفورية لم تنه الفوارق بين المجتمعات والدول ولم تسفر عن نهاية الجغرافيا.

وهنا يلاحظ تيلور ثلاث مكونات تتبدي فيها علاقات سيطرة من قبل "العولمة" كمنظومة تشبه كثيرا مكونات السيطرة الإمبريالية الكلاسيكية[٢٩]:

أولها : يتعلق باللغة إذ أن العولمة لا تتطور علي صعيد مستو أو محايد خال من المضمون الاجتماعي أو الافتراضات السياسية. وذلك ما يتجلي في أبرز صورة في "لغتنا" – يتكلم تيلور في هذا السياق كغربي – عندما نصف العالم الذي يظل باستمرار متسما بمركزيتنا الأوربية. فكل إنسان علي سبيل المثال يعرف تعبير "الشرق الأوسط" لكن القليليين هم الذين يتذكرون معناه الأصلي بوصفه المنطقة الأسيوية الواقعة في منتصف الرحلة التي قطعها البريطانيون إلي إمبراطوريتهم الهندية، وكان تعبير "الشرق الأقصي" الذي يستخدم أحيانا حتي الآن يشير عندئذ إلي المنطقة الواقعة فيما وراء الهند. ذلك أن لغة أهل الحكم ليست مجرد صدفة تاريخية فعملية التسمية تستحضر القوة عبر فوض الأجنبي لنظرته إلي العالم علي هؤلاء العائشين في المنطقة. وهذا الاهتمام بعلاقات القوة / المعرفة مستقي من كتابات "فوكو"، وأيضا كتابات إدوارد سعيد وخاصة دراسته الكلاسيكية عن "الاستشراق" حيث أوضح أن الشرق لم يكتشفه الشرقيون بل بناه الأوربيون لكي يعرفوه بوصفه عالما شرقيا.

وثانيها: يتعلق بالثقافة، وتعد دراسة إدوارد سعيد عن الاستشراق دليلا علي هذا التجلي الثقافي الإمبريالي للعولمة إذ ترسم الكيفية التي يصنع بها العالم الغربي صور مشوهة للإسلام. وعلي رغم أن الهيمنة الثقافية مثلت دائما سمه من سمات الإمبريالية فإن الإمبريالية الثقافية بوصفها عملية تاريخية لم تأخذ موقعها جنبا إلي جنب مع الإمبريالية الاقتصادية والسياسية إلا في عقد الستينات كموضوع أو مجال رئيسي للدراسة

العلمية. حيث تركز الاهتمام الرئيسي علي تأثير وسائل الإعلام والاتصال الغربية المسيطرة علي النشاطات المعرفية في العالم وذلك ماحدا باليونسكو إلي المطالبة بـ "نظام معلوماتي واتصالاتي جديد" استكمالا لدعوة الأمم المتحدة إلي "نظام اقتصادي عالمي جديد" وفي البداية – يقول تيلور وفلنت – كانت هذه الدراسات تتسم بالطابع التبسيطي من خلال التقديرات المبالغ فيها لقوة الإمبريالية الثقافية بوصفها مدمرا شرسا للثقافات التقليدية. أما اليوم فقد بدأنا ندرك أن العملية أكثر تعقيدا من مجرد الخيار بين تفسير هذه العولمة إما علي أنها قمع ثقافي، وإما قرية كونية حيث أكدت أن الجمهور ليس متلقيا سلبيا للإعلام الخارجي، كما أنهم ليسوا مجبرين علي مشاهدة برامج التليفزيون الأمريكي، غير أن النتائج لا تأتي مباشرة وواضحة المعالم دائما. فمحصلات ذلك تكون دائما هجينية الطابع يجتمع فيها النزوع الثقافي الكوني، بالنزوع الثقافي المحلي الخاص. علي أن عملية التهجين تلك تظل تمثل برغم ذلك خسارة ثقافية. وفضلا عن ذلك فإن دول الأطراف ليست وحدها هي المهددة في ظل العولمة ففرنسا هي الناقد الأعلي صوتا للتوسع الإعلامي الأمريكي عبر السينما والتليفزيون والموسيقي، غير أن دول الأطراف – أي الجنوب – هي الأكثر تعرضا للتهديد بالنظر إلي حجم الفجوة الثقافية فيما بينها وبين الغرب، وإلي حقيقة أن كل القوي المسيطرة علي حركة الاستهلاك والاتصال غربية الطابع. وعلي رغم أن تعبيرات مثل "عالم ماك" و"الكوكلة" تنطوي علي كثير من المبالغات، فإنها تشير بالفعل إلي الاتجاه الأساسي غير الثقافي في ظل العولمة.

وفى اعتقادنا أن قضية الهيمنة الثقافية للعولمة تبقى اشكالية ويصعب حسمها تماما فالعولمة قد تكون آداة لتكريس التنوع الثقافى وليس التنميط كما يتصور وذلك عبر انتاج أنظمة نوعية مختلفة لضبط جيوش العمل وتدفقات رأس المال فى مناطق متباعدة من الكرة الأرضية التى تعمد الى الإحاطة بأرجائها، اذ أن هذه الأنظمة النوعية المختلفة وليدة الثقافات المحلية المتجذرة فى التكوينات الإجتماعية السائدة فى هذه المناطق والتى تتمايز كثيرا على صعيد

أدوات الضبط الإجتماعى بين العادات والتقاليد الخاصة جداً وصولا لأعراف القبيلة فى أفريقيا جنوب الصحراء مثلاً من ناحية، وبين النظم القانونية الحديثة والليبرالية فى أوربا الشرقية أو بعض بلدان أسيا والشرق الأوسط من ناحية أخرى. ومن ثم فان الأنظمة الثقافية الأفضل من وجهة نظر مركز العولمة فى الغرب "الأمريكى" قد لا تكون هى تلك الأنظمة الثقافية الوطنية / القومية الحديثة / الليبرالية التى تماهيه وتقبل به بل وتتفاعل معه ولكن من موقف الند، ولكنها بالأساس وفى الأغلب هى تلك النظم الأقدر على ضبط مجتمعاتها وفرض الإستقرار الطويل عليها من ناحية، وعلى حشد جيوش العمل وفتح الأسواق الوطنية وصياغة البنية الإقتصادية على النحو الذى تتطلبه مراكز الإنتاج الرأسمالى الموزعة بين أنحاء هذا الغرب من ناحية أخرى.

ويقترب فريد هاليداى[٣٠] من هذا الفهم إذ يؤكد على أن مصدر الصراعات لا يكمن فى تنوع الثقافات بل فى التنافس من أجل السلطة بين الدول، وداخل الدول نفسها وهو الأمر الذى لن يغيب بالتأكيد مهما حدث للعولمة. وفى الوقت نفسه تكمن خلف الإحتفاء الظاهرى بالتنوع عملية قولبة للمجتمعات فى إتجاة جعلها متشابهة، فالعولمة نفسها بل كل تاريخ الحركة العالمية للأشكال الإجتماعية والسياسية عبر القرون الحديثة يؤكد هذا التوجة، وعلى سبيل المثال تتخذ كل دولة من الدول سمات خاصة بها: عاصمة، علماً، نشيدا وطنياً، فريقاً لكرة القدم، زياً وطنياً، طبق طعام وطنياً وكل منها يعبر عن نفسه بأشكال مختلفة عن الآخر، لكن الأصل واحد. ومثال المجالس التشريعية، كما الخطوط الوطنية الجوية، ذو دلالات هامة عندما يأخذ كل منها اسما مشتقا من الماضى الوطنى، فالتشابه ذاته هو الذى يضغط لإنتاج أسماء مختلفة. فالـ "بوندسرات" و"الدوما" والـ "سيجم "، و"الكنيست" والـ "مجلس" والـ "كونجرس"، والـ "برلمان" كلها تتحدث عن ماض مختلف لكنها تشكلت وفقا لحاضر متشابة. وفى حالة خطوط الطيران الوطنية سواء كانت "ايرلنغيس" الأيرلندية أو "ايرفلوت"الروسية، أو"العال " الإسرائيلية أو "لوفيتهانزا" الألمانية، فإن هذا الأمر يبدو أكثر فائدة على خلفية قوانين الطيران وتنظيم الحركة الجوية. وفى الوقت نفسه فإن التركيز على التنوع

الثقافى قد يخفى لأهمية الأشكال الأخرى المادية للإختلاف. فالثقافة قد تخبىء حقيقة الخلاف الشديد على عدد آخر من القضايا، لكن تطويها رطانة خطاب العولمة بالغموض واشدها وضوحا هو الخلافات الإقتصادية. فالبلدان التى تعتمد أسعار منتجاتها على الدول المتقدمة، أو التى تمنع صادراتها من المنافسة فى أسواق الدول المتقدمة ، تواجة مظالم حقيقية. ورطانة آية الله الخمينى وغيره من الأصوليين الإسلاميين، هى حول إعاقة التنمية والتجارة غير العادلة، وصفقات الأسلحة، والفرض، سواء الواقعى أو المتخيل، لترتيبات ظالمة على مجتمعاتها. ان الرفض الثقافى يشكل أحد أنواع مقاومة الهيمنة، لكن التركيز على الثقافة قد يحرف الإنتباة عن الأشكال الأخرى من عدم المساواة السياسية والإقتصادية التى تتكرس من تلك الهيمنة.

والأمر المؤكد إذن هو ان منطق العولمة فى شكليها السياسى والإقتصادى ليس معنيا بتشجيع التنوع فى الثقافة، ولا أيضا بقمعها، بل بتجاهلها، ففى بعض المجالات تدفع العولمة باتجاة عالم أكثر نمطية، وباتجاة تدمير الإختلافات الثقافية التى تصنع التنوع الإنسانى ، ولكن العولمة متوائمة أيضا مع لغات كمتعددة، ومطابخ متعددة، وأديان متعددة، بسبب أن هذه الأمور ليست مهمة فى العالم المعاصر، والنخبة العالمية التى تعززت عبر الإقتصاد والمال والتى جاءت من كل العالم لها أسلوب حياة مشترك لكن ذلك كله ضمن اطار الإختلافات فى الثقافة والتصنيفات الفرعية. وكان فولتير هو الذى قال فى رسالته السادسة من "الرسائل الفلسفية" قبل أكثر من قرنين ونصف القرن إن رأس المال لا يكترث بالإختلاف الدينى: "اذهب الى سوق لندن المالى وهناك ستجد ممثلى كل الأمم مجتمعين من أجل صالح البشرية. هناك اليهودى، والمحمدى، والمسيحى يتعاملون مع بعضهم البعض وكأنهم من الدين نفسه، ويطلقون وصف الكافر فقط على أولئك الذين يفلسون"(٣١).

وأما ثالثها : فاقتصادى يرتبط بملاحظتنا الأخيرة إذ أن إحدى أهم سمات العولمة هي انتصار اقتصاد الليبرالية الجديدة داخل دوائر صنع القرار بالدولة. وعلي رغم أنها صيغت من منظور حملات هجوم حكومتي ريجان وتاتشر علي دولة الرعاية الاجتماعية في المركز، فإن

تأثير هذه النقلة الإيديولوجية كان أكثر فداحة بالنسبة لدول الأطراف حيث إنطوت عمليات الخفض في اعتمادات الدعم المحدودة أصلا علي نتائج كارثيه بالنسبة لملايين البشر. وفي ظل الديون الضخمة وجهاز الدولة الذى يستشرى فيه الفساد غالبا، والانتهاء لمسيرة النمو الاقتصادي ذات المعدلات العالية في السبعينات والثمانينات، وجدت أغلب الدول الأطراف نفسها في مأزق صعب وكان العقاب علي هذا الإخفاق هو "الإصلاح الهيكلي" بوصفه شرطا ضروريا للحصول علي مساعدات صندوق النقد الدولي فيأتي فريق خبراء الصندوق ليزور البلد الطالب للقرض ويقوم بتقدير المطلوب عمله ثم يجعل البلد ينفذ سياسته التي هي "نيوليبرالية" من حيث أن الاقتصاد المحلي يصبح مفتوحا أمام السوق العالمية وتباع الأصول المملوكة للدولة من أجل جذب رأس المال عبر الخصخصة، وتخفض ميزانيات الدولة بتخفيض الاعتمادات المخصصة للدعم والرعاية الاجتماعية. وتفرض هذه الأخيرة سياسة للتقشف علي القطاعات الأكثر تضررا بخفض الدعم، وقد أدت هذه السياسة إلي خروج العديد من التظاهرات الجماهيرية ولكن دون طائل لأن "مراكز القوي" تقبع خارج البلاد وداخل دائرة صنع القرار بالصندوق، ومتروك للحكومة المحلية فقط أن تجد الوسائل المناسبة لإضفاء المشروعية عليه.

وفي هذا السياق يكتسب مبدأ حرية التجارة والجدل الدائر حولة أهمية كبرى وربما مركزية يمكن تفسيرها من واقع الخبرة التاريخية، ذلك أن وجهة النظر التقليدية المدافعة عن حرية التجارة تبدو كإنعكاس للميزة الهيكلية لدي دول المركز وخاصة الدول صاحبة الهيمنة داخل إطار الاقتصاد العالمي إذ يري تيلور وفلنت[٣٢]: ارتباط تلك الأفكار في بداياتها بحقبة الهيمنة الهولندية قبل ظهور أطروحة أدم سميث حين اهتمت هولندا كأول قوة تجارية كبري بتأمين حرية الملاحة في البحار والتي عبر عنها الكاتب الهولندي "جروتيوس" سنة ١٦٠٩م في كتاب له بهذا العنوان والتي أصبحت حجة أخذ بها القانون الدولي فيما بعد. ولما كانت القوي المهيمنة في المركز تمتلك كفاءة انتاجية عالية فقد أخذت تروج لسياسة "الاقتصاد الحر" وهي واثقة من أن السوق سوف ترحب

بسلعها جيدة الصنع. وفي وضع كهذا يصبح في مصلحة الدول الصاعدة علي سلم الهيمنة أن تؤيد سياسة التجارة الحرة "كأمر طبيعي" وأن ترفض التأثير السياسي بوصفه "تدخلا"، وعلي ذلك فمنذ وقت جروتيوس الهولندي مرورا بأدم سميث الانجليزي ووصولا إلي علماء الاقتصاد المحدثين ظلت الحرية الاقتصادية تطرح علي أنها النظرية الفعالة علي الساحة العالمية وهم يدركون بلاشك أنها تخفي وراءها مصالح الدول القوية علي حساب الدول الأخري.

والواقع – يقول تيلور وفلنت ــ "أن الحمائية أو بصفة أعم "المركنتيلية" يمكن تصنيفها علي أنها استيراتيجية أشباه الأطراف، فأكبر دعاة التجارة الحرة في العصر الحديث وهما بريطانيا والولايات المتحدة كانتا سابقا من أكبر أنصار المركنتيلية قبل وصولهما إلي مواقع الهيمنة: بريطانيا في مواجهة هولندا، والولايات المتحدة في مواجهة بريطانيا، فلقد كانت المركنتيلية في صورتها الكلاسيكية الأولي من بنات أفكار اقتصادي إنجليزي هو "توماس مون" الذي دعا في عام ١٧٢٣م إلي اتخاذ إجراءات خاصة لحماية التجارة البريطانية من التجارة الهولندية المتفوقة علي الساحة العالمية. وعلي المنوال نفسه جاء إعلان وزير خارجية الولايات المتحدة "الكسندر هاملتون" سنة ١٧٩١م فيما عرف بـ "تقرير الصناعات" لإقامة استيراتيجية مماثلة لدول أشباه الأطراف مع أن هذه سياسة لم تدخل حيز التنفيذ حتي وصول الجمهوريين من أنصار سياسة التعريفة الجمركية إلي الحكم في عهد إبراهام لنكولن سنة ١٨٦١م. وبعد ذلك خرج الاتحاد السوفيتي بسياسة "الإكتفاء الذاتي"تحت شعار "الاشتراكية في بلد واحد" مع فرض قيود علي التجارة في مواجهة استيراتيجيات دول المركز. ثم هناك استيراتيجية الحماية المقنعة التي تتبعها اليابان منذ نهاية الحرب الثانية والتي تظل قضية خلاف بينها وبين الولايات المتحدة[٣٣].

نتائج العولمة:

وعلى صعيد النتائج المترتبة على سياساتها الإقتصادية يلاحظ جان زيجلر وجهين نقيضين تماما للعولمة[٣٤] حيث تسيطر الأوليجاركية المالية العابرة للقارات على الكون، وممارستها العملية وخطابات مشروعيتها تتعارض

جذريا مع مصالح الأغلبية الساحقة من سكان الأرض. فى الوجة الأول "الإيجابى": يتحقق الإندماج التدريجى والإجبارى للإقتصادات الوطنية فى سوق رأسمالى عالمى وفضاء سيبيرى موحد وتحدث هذه العملية نموا هائلاً لقوى الإنتاج وتخلق ثروات ضخمة كل لحظة، ويشهد عالم الإنتاج والتراكم الرأسمالى إبداعاً قويا يثير الذهول وبالطبع الإعجاب، ففى أقل من عقد تضاعف إجمالى الناتج العالمى وبلغ حجم التجارة العالمية ثلاثة أمثاله، أما إستهلاك الطاقة فيتضاعف فى المتوسط مرة كل أربع سنوات. كما أصبحت البشرية، للمرة الأولى فى تاريخها، تتمتع بالوفرة فالكوكب يفيض بالثروات والخيرات المتاحة تتجاوز بآلاف المرات الإحتياجات الأساسية للبشر، والثورات التكنولوجية الهائلة المتعاقبة التى جرت فى العقود الثلاث السابقة ودارت فى مجالات الفيزياء والبصريات الإلكترونية قد وفرت الآداة: الفضاء السيبيرى الذى يوحد الكون حيث أقيمت نظم الإتصال الأولى بالأقمار الصناعية فى أواسط الستينات واليوم تجرى الإتصالات عبر العالم بسرعة الضوء، وتدير الشركات أمورها دون إمهال ثانية بعد الأخرى وميادين قتالها ــ أى تشكيل أسعار رأس المال المالى ــ هى بورصات الأوراق المالية وبقدر أقل بورصات المواد الأولية، وهذه الأماكن جزء لا يتجزء من شبكة عالمية فى نشاط دائم، فحين تغلق طوكيو أبوابها تفتح أبواب فرانكفورت وباريس وزيورخ ولندن، ثم تمسك نيويورك العنان. وسرعة تداول المعلومات تضيق العالم وتلغى الرابطة التى تربط الزمان بالمكان والتى اتسمت بها الحضارات. وهكذا نشهد تكوين عالم إفتراضى لا يشبة فى شىء العالم الجغرافى ــ التاريخى التقليدى. ورأس المال المتداول نفسه افتراضى يزيد عمليا ثمانى عشرة مرة عن قيمة كل الثروات والخدمات التى تنتج فى السنة والمتاحة فى الكوكب.

.. وفى الوجة المقابل "السلبى" تزيد هذه الدينامية المولدة للثروة ألواناً عنيفة من عدم المساواة، فبسرعة أكبر يصبح الأغنياء أكثر غنى، والفقراء أكثر بؤساً. ففى الولايات المتحدة تبلغ ثروة بيل جيتس القيمة الإجمالية لثروات الـ ١٠٦ مليون أمريكى الأكثر فقراً، بل وأصبح الأفراد أغنى من الدول، فثروة أغنى خمسة عشر شخصاً فى العالم تتجاوز إجمالى الناتج المحلى لمجموع

بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. كما أن فرسان رؤيا يوحنا الأربعة للتخلف وهم الجوع والعطش والأوبئة والحروب يدمرون كل عام من الرجال والنساء والأطفال أكثر مما دمرته الحرب العالمية الثانية طيلة ست سنوات، فبالنسبة لشعوب العالم الثالث فإن "الحرب العالمية الثالثة" تدور بالفعل اذ فوق كوكبنا يموت كل يوم نحو ١٠٠ ألف شخص من الجوع أو من أثار الجوع غير المباشرة. ويعانى ٨٢٦ مليون شخص حاليا من سوء تغذية مزمن وخطير، ٣٤ مليونا منهم يعيشون فى بلدان الشمال المتقدمة إقتصاديا، والعدد الأكبر وهو ٥١٥ مليون يعيشون فى أسيا حيث يمثلون ربع السكان أما بالقياس النسبى للضحايا فإن أفريقيا جنوب الصحراء هى التى تدفع أبهظ إتاوة، فهناك يعيش ١٨٦ مليون انسان فى حالة سوء تغذية دائمة خطيرة أى ٣٤% من مجموع السكان. وفى كل سبع ثوانى، فى أرضنا، يموت طفل دون العاشرة جوعاً.

ولذا فعلي الرغم من كل خطب السبعينات الرنانة حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد، اشتدت التباينات بين البلدان الفقيرة والغنية. وكان بول بيروخ قد أدان منذ وقت مبكر تزايد ضروب اللامساواة إذا يقول[٣٥]: بينما كان الفارق في الاقتصاديات التقليدية بين مستوي معيشة المجتمع الأكثر ثراءا وتطورا، والمجتمع الأقل ثراءا وتطورا لا يتجاوز نسبة "٤ : ١٠" إرتفع هذا الفارق فبلغ "١:٢٠" في عام ١٩٠٠م، ثم "٧٠ : ١" في عام ١٩٧٠م .

ووفقا لبرتران بادي، وماري كلود سموتس[٣٦]: في عام ١٩٩٠م لم يحصل ٧٧% من سكان العالم إلا علي ١٥ % من دخل العالم وكان متوسط دخل الفرد في بلدان الشمال يفوق مقابلة في بلدان الجنوب بمقدار ١٨ مرة "١٢٥١٠ دولار من ناحية، ٧١٠ دولار من ناحية أخري". ولا تزال الهوة تتسع بسبب معدل النمو السكاني بقدر أكبر في البلدان النامية ٢% بالمقارنة بالدول الصناعية. ٥%، وعلي العكس فإن البلدان الصناعية التي تضم ٢٣% من سكان العالم تتحكم في ٨٥% من إجمالي دخله ولا تحصل إفريقيا إلي علي ١ % من إجمالي الدخل العالمي.

كما يلفت بادي وسموتس الأنظار إلي أن الفارق بين الأغنياء والفقراء يشتد في البلدان التي تحقق أنطلاقة اقتصادية: ففي البرازيل لا يحصل السكان الأشد فقرا والذين يشكلون ٤٠% من السكان إلا علي نحو ٨% من الدخل القومي. وخمس السكان الأكثر ثراءا يحصلون علي ستة وعشرين ضعفا لما يحصل عليه خمس السكان الأكثر فقرا وفي أغلب بلدان الجنوب تتخذ الفوارق بين المدن والأرياف منحني متزايد القوة، فالعمر الافتراضي في المدن المكسيكية ٧٣ سنة ولكنه ٥٩ سنة فقط في الريف المكسيكي، ويحصل ٦٣ % من سكان المدن في الأرنتين علي الماء الصالح للشرب في مقابل ١٧% فقط من سكان الريف علما بأن هذه النسبة تبلغ ١٠٠ إلي ١٤ في ماليزيا، ٤٢ إلي ٧ في الكونغو.

وتقرر هيئة الأمم المتحدة[٣٧]: أن تباطؤ تراجع الفقر الذي شهدته العقود السابقة ظهرت بداياته في أواخر السبعينات وأصبح كما مهملا منذ عام ١٩٨٥م إذ أن عدد الفقراء تزايد بنفس إيقاع تزايد سكان العالم من مليار و٢٠٠ مليون عام ١٩٨٥م إلي عام ١٩٩٣م وذلك وفق تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٢م والذي يحدد مستوي الفقر المطلق بـ ٣٧٠ دولاراً للفرد في العام الواحد. وعليه فإن الرصيد الاجتماعي في هذا العقد سلبي، ويبدو تزايد اللامساواه متناقضا مع الحصيلة الاقتصادية الإيجابية عموما حيث معدل نمو ٣,٢% بالنسبة للعالم في مجموعة، ٣% بالنسبة للبلدان الصناعية، ٤,٣% للبلدان النامية. وعليه فإن تزايد الفقر علي طول هذه المدة ناجم عن التوزيع غير المتساو لثمار النمو. لقد أصبح كوكتيل "العولمة – اللامساواه" إذن قابلا للإنفجار حيث غدت اللامساواه مستساغة ولم يعد ممكنا إخفاؤها. ففي عام ١٩٦٠ كانت البلدان المتقدمة أغني من الفقيرة ٣٠ مرة مثلا، وقد اتسعت الهوه في ١٩٩٠م حتي غدت أغني من البلدان الفقيرة مائة وخمسين مرة، وحيث تفاقم اللامساواه في الأوضاع الآن مصحوب بانتشار الإعلام علي أوسع نطاق، فالفقراء أفقر الآن، وهم يعلمون بذلك ولديهم فكره أدق حول أوضاع الأثرياء، ومن ثم فإن التاريخ الآن، وعلي حد قول زبجنيو برجنسكي قد يشهد "صداما بين المستهلك النهم والمتفرج الجائع"[٣٨].

وما يصعب من إمكانية تحدى أو حصار هذا الوجة السلبى للعولمة هو ضعف قوى العولمة المضادة كنتيجة التنوع الذى يميزها وافتقارها الى التماسك التنظيمى وضعف الإرادات التى تقف خلفها قياسا الى العولمة نفسها حيث أن: الحركة المضادة للرأسمالية وحركات الإحتجاج فى سنوات التسعينات من القرن الفائت من البيئيين الراديكاليين، الى معادى الرأسمالية يفتقر الى التماسك التنظيمى الذى يمكن أولئك من تحدى قوة الدول والشركات التى يعادونها. وان كان كل ذلك يمتاز بكونه عابرا للحدود، فانه ليس كونى السمات، فالسياسة التى تمارسها جاليات الشتات لا تتميز بتبنيها قيما معولمة، بل تتميز بالسعى الشرس لتحقيق مصالح ضيقة وخاصة. والتفاعلات الجنسية العابرة للحدود معرضة للنرجسية، والسواح الذين يتجمعون فى بلدان غير بلدانهم قد يستوعبون لغة الأماكن التى يقصدونها وثقافتها لكنهم يؤسسون ايضا تجمعات قومية منعزلة. واذ يبلغ عدد الذين يتم تهريبهم والإتجار بهم عبر الحدود مليونا من النساء والأطفال فى كل سنة إما لأهداف تجارة الجنس او العمالة اليدوية، فان العولمة ما تزال أبعد من أن تكون عملية ودية[٣٩].

وفى سياق النتائج غير المتوازنة للعولمة طفرت القوة الشاملة لمركزها الأساسي، أى الولايات المتحدة، طفرة هائلة استنادا الى الفجوة التكنولوجية الإستقطابية ليس فقط على مستوى الجغرافيا الإقتصادية، بل وبالأساس على صعيد الجغرافيا السياسية حيث التفوق العسكري والإستيراتيجي الحاسم بانهيار القطب الثاني في النظام العالمي وفي ظل تدني تحدي القوي التالية له في هذا النظام يسندها في ذلك إنفاق عسكري جاوز حد الـ ٤٠٠ مليار دولار هذا العام بما يتجاوز مجموع الإنفاق العسكري للدول الخمس عشرة التالية لها وعلي رأسهم روسيا والصين وفرنسا والمانيا وهو ما يجعلها تعيش منذ التسعينات وبالأحرى الفترة الممتدة بين نهاية الحرب الباردة ١٩٨٩م، وبين أحداث سبتمبر ٢٠٠١م إشكالية التناقض بين موقعها في هيكل القوة الشاملة الفعلي حيث التفوق الساحق على الجميع، وبين موقعها في البناء القانوني /السياسي للنظام الدولى القائم والذى صاغته نتائج الحرب العالمية الثانية ويضعها فى مرتبة واحدة مع خمس دول تنعقد لها قيادة النظام العالمى من داخل الشرعية الدولية وعبر حق الفيتو.

وإذا كان هذا التناقض قائما منذ بداية التسعينات فإن التعامل الأمريكي معه قد اختلف:

- بين الإدارة الديمقراطية التي شغلت هذا العقد وسعت الي ادارته عبر التبشير بعالم جديد أكثر تكاملا ولو ظاهرا تمثل في بنية العولمة وخطابها الفكرى الكونى حيث استطاعت التحكم فى النظام الدولى علي مستوياته المتعددة بموارد قوتها الشاملة دونما حاجة إلي إعمال آلتها العسكرية إلا في أحيان نادرة وكاشفة استوجبتها الظروف ومن داخل مبدأ حق التدخل الإنساني استنادا الي قيم سياسية مقبولة عالميا كما حدث في البوسنة وكوسوفا على نحو حفظ للقوي الكبري ماء وجهها ولم يجرح هيبتها، ما يعنى أنها لم ترد حسم التناقض القائم بين الشكل القانونى / السياسى القائم للنظام العالمى، وبين حقيقة التحول فى نمط الانتاج الى اقتصاد المعرفة الذى تسيطر عليه وفائض القوة الشاملة الذى يتيحه لها بحيث تظل النزعة الاستقطابية في العمل علي مستوي نمط الانتاج ولكن من داخل البنية التنظيمية "القانونية والسياسية" القائمة.

هذا السيناريو قاد في الواقع الى تكريس الهيمنة الأمريكية ولكن تحت غطاء "العولمة"، وسوف يقود الى أزمات كثيرة لن تكون أحداث سبتمبر أخرها كنتيجة منطقية لحالة التلفيق القائمة بين مكونات النظام العالمي، فبرغم أن التفاوت الطبقى بين البشر داخل مجتمعاتهم وبين المجتمعات وبعضها البعض ظل حقيقة قائمة فى النظام العالمى الحداثى فإن الجديد هنا يتعلق **أولاً** بالقدرة العالية على إفراز هذا التفاوت وإعادة إنتاجه على نحو مستمر فى شبه متوالية هندسية تدفع بمجرد التفاوت ولو الكبير إلى مرحلة الاستقطاب فى ظل اقتصاد المعرفة. ويتعلق **ثانيا** بطبيعة البنية القانونية / السياسية / التنظيمية للعولمة من حيث هى نازعة إلى التقنين المستمر والمتنامى لفكرتى: الاقتصاد المفتوح وهو ما يزيل الحمائية فى كل أشكالها ويعرض الاقتصادات الأضعف لخطر الإفلاس تحت ضغط الاقتصاد الأقوى والمجتمع المفتوح حيث القدرة العالية على النفاذ منه وإليه فيتم التحكم فيه من ناحية وتزداد درجة شعوره بالحرمان حالة فقره إزاء المجتمعات الأغنى من ناحية أخرى. وهنا فإن الطبيعة الإستقطابية

لإقتصاد المعرفة والنزعة التقنينية لحالة اللاتكافؤ فى بنية العولمة إنما يعملان فى تكاملية عالية على تقويض هذا النظام القائم بدفعه إلى أزمات كثيرة لن تكون أحداث سبتمبر هى آخرها.

ويصوغ شومسكى القضية على نحو مختلف ولكنه يصل الى نقطة النهاية نفسها اذ يؤكد على أن ثمة عدم توازن فاضح فى المنظومة الدولية لعصر ما بعد الحرب الباردة يتجلى فى كون النظام الإقتصادى ثلاثى القطبية ولكن النظام العسكرى ليس كذلك. ومن ثم فان التوتر بين الإستقطاب الثلاثى الإقتصادى والأحادى العسكرى هو توتر جلى بشكل خاص اذ تكمن ميزة الولايات المتحدة النسبية فى أنها القوة الوحيدة ذات الإرادة والقدرة على ممارسة القوة على نطاق عالمى وعلى نحو أكثر حرية بعد اضمحلال الرادع السوفيتى، ولكن الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بالتفوق فى مجال القوة الإقتصادية ذلك التفوق الذى مكنها من الحفاظ على وضع عسكرى صدامى مع الغير ومتدخل فى شئونه منذ الحرب الثانية، حيث أن القوة العسكرية التى لا تدعمها قاعدة إقتصادية تضاهيها تكون قوة لها حدودها كوسيلة للإكراة والهيمنة وقد توحى هذه القوة بالإقدام على المغامرات مما يحتمل أن ينشأ عنه نتائج مريعة(٤٠).

ـ وبين الإدارة الجمهورية الراهنة التى سعت منذ البداية الى حسم هذا التناقض بالخروج تدريجيا من نظام التفاعلات الدولى الذى تفرضه الأبنية القانونية / السياسية للأمم المتحدة وتكريس ممارسات انفرادية لا تحكمها سوى موارد القوة الشاملة الأمريكية وهو النهج الذى يقود الى احداث إختلالات حادة فى ادارة النظام الدولى تفرض البحث عن صيغ لتجاوزها عبر تعديلات جذرية فى الصيغ القانونية والسياسية القائمة والتى تمنح فرنسا مثلا حقا مكافئا للولايات المتحدة فى ادارة النظام العالمى وهو الحق الذى لم تستسغه الولايات المتحدة منذ البداية وهكذا ينفتح الطريق اما الى تعديلات هيكلية فى مجلس الأمن ونظام اتخاذ القرارات الدولية تعكس الهيمنة الأمريكية الواقعية، واما الى سقوط نظام الامم المتحدة الراهن والبحث عن نظام بديل. فبإلهام هذا النهج بدأت الإدارة الجمهورية حكمها قبل ١١ سبتمبر بالاندماج ـ عبر مشروع الدرع الصاروخية ـ فى

سباق تسلح جديد علي الطريقة الريجانية، وبالتورط فى ممارسات إنتقائية واضحة على المستوى السياسى ضد منظمة التجارة العالمية اذ مارست أشكالاً مختلفة من الحمائية كفرض زيادة على الرسوم الجمركية بالنسبة للواردات الأمريكية من الصلب، وزيادة الدعم للمزراعين الأمريكيين، كما رفضت الإنضمام إلى بروتوكول "كيوتو" لحماية البيئة الذى يعتبر مع منظمة التجارة روح نظام العولمة منذ التسعينات بل ورفضت المصادقة على تأسيس المحكمة الجنائية الدولية التى تأسست بإتفاق نحو ٦٠ دولة لملاحقة مرتكبى الجرائم ضد الإنسانية وذلك ضد أيديولوجيتها "النفعية" حول حقوق الإنسان بل إنها ذهبت إلى التهديد باستخدام القوة ضد إجراءات المحكمة ومعاقبة الدول المؤسسة لها إذا أدانت إفراد أمريكيين وفوضت لجنة بالكونجرس الرئيس الأمريكى لتنفيذ هذا التهديد حسب الظروف والملابسات المتغيرة.

ومع ١١ سبتمبر هيمنت عليها نزعة "تدخلية شديدة" فى مناطق كثيرة من العالم كما هو فى باكستان وجورجيا وقيرغستان والفلبين واليمن وكذلك الإنتشار البحرى الأمريكى الجديد فى مناطق عديدة من العالم تحت غطاء مواجهة الإرهاب، وصولا لحربها على أفغانستان، ثم عدوانها على العراق واعلان نفسها دولة احتلال لبلد ذات سيادة فى القرن الحادى والعشرين الأمر الذى يقود الي وضع عالمي، يستطيع افراز نمط الأزمة بكثافة عالية لدافعين أساسيين:

أولهما: هو سفور العنف الرسمي المنظم كمنهج في التعامل الدولي علي نطاق واسع في شتي الاقاليم التي تنطوي علي صراعات ممتدة يتفوق فيها طرف علي الآخر بشكل ملحوظ. واذا كان مفهوم الحرب العادلة في افغانستان ضد الارهاب قد وجد تعميمة مباشرة من قبل شارون ضد الفلسطينيين، والهند في ظل حكم هندوسي قومي متعصب ضد باكستان فلاشك ان العدوان الفاضح علي العراق سوف يجد تطبيقه في هذه الاقاليم وغيرها كالبلقان مثلا أو شبه الجزيرة الكورية ناهيك بالطبع عن محاولة تمديدة السريعة الى سوريا تحقيقا لأهداف اسرائيلية

خاصة أن سيناريو العدوانية الامريكية بالارادة المنفردة يقود الي وضع عالمي ينزع تدريجيا الى الإستقطاب الإستيراتيجى.

وهو الأمر الذى يشير اليه فريد هاليداى من منظور مختلف إذ يؤكد على أن الحادى عشر من سبتمبر أسهم فى تعزيز تحالف شعورى عالمى مضاد للولايات المتحدة وان لم يكن على شكل بديل عسكرى أو كتلة اقتصادية، وبمستوى لم يكن موجودا من قبل وان كان خفيا. ومن زاوية عامة يشكل مفهوم توازن القوى أساسا قويا للفكر التقليدى فى العلاقات الدولية ولا يعنى هذا المفهوم وجود توزيع متساو للقوة، بل آلية ذاتية التصحيح تتحرك عندما تصبح دولة ما قوية جدا حيث تشكا الدول الأخرى تحالفا مكافئا ضدها. وقد حدث هذا فى مواجهة نابليون فى أوائل القرن التاسع عشر، وكذلك ضد هتلر فى أربعينات القرن العشرين. واذا كانت سيطرة الهيمنة تركز على "القوة الناعمة"، فان المعارضة لها تنحو المنحى نفسه وهذا أمر جلى فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر. فعلى مستوى الشعور الشعبى فى العالم، وليس فقط فى العالم الإسلامى، هناك نوع من التحالف المضاد يتشكل ولهذا السبب فإننا نجد احجام الكثير من الدول فى أمريكا اللاتينية عن مساعدة الحملة الأمريكية على الإرهاب، كما أن هناك معارضة واسعة فى شرق أسيا والهند التى عادة على الضد من المسلمين، وهذا التحالف المتصل، وان لم يكن بقوة، مع العولمة لن يختفى بسهولة[٤١].

وثانيهما: نمو الارهاب كحركة احتجاج متسعة النطاق لدي جماعات قومية ودينية تشعر بالقهر إزاء اعدائها التاريخيين وإزاء تحيز النظام القائم ضدهم حيث تتجمع الدوافع النفسية والوطنية والدينية مع اختلاف مسمياتها لتغذية مرجل الارهاب بوقود لا ينفذ ليشتعل بحرائق تنال من نظم الحكم القائمة باعتبارها عاجزة عن تحدي الخطر، ومن الخصوم الخارجيين باعتبارهم مصدر الخطر. واذا كانت نزعة الهيمنة الأمريكية قد ذرعت بمواجهة الإرهاب انطلاقا من وهم القدرة على التحكم في الظواهر السياسية، صناعة وتوظيفا، وهو الوهم الكبير الذى

تغذيه قدرتها المتفوقة ، فان الواقع والتاريخ معا يفضحان هذا الوهم وخاصة فيما يتعلق بالظواهر ذات الجذر الثقافي أو الإلهام الديني ولعل خبرتها مع العرب الأفغان إبان الغزو السوفيتي وبعده وحتي أحداث سبتمبر خير دليل، ولذا فالنزعة إلي خلق أعداء مفتعلين "محور الشر" أو غير محددين "جماعات الإرهاب ومنظماته" تبريرا لهيمنتها إنما يحيلهم إلي أعداء حقيقيين حسب قاعدة التنبؤ المحقق لذاته.

وفى موازاة تلك النزعة التدخلية ثمة نزوع الى خطاب تبريرى للشرعية يمكن ملاحظته من خلال رصد القدره الأمريكية النسبية علي الاستقلال عن الخطاب الفكرى الكوني باتجاه خطاب جديد نسميه هنا "نزعة التمركز الأمريكي". فبدلا من الخطاب الكوني الذي مثل أساس الشرعية وقدم مبدأ حق التدخل الإنساني كأساس للهيمنة الأمريكية من داخل بنية العولمة، نجد أن هناك نزوعا الى بناء "مركزية أمريكية" مستقلة عن نزعة التمركز الغربي وليس ضدها أي إستلهام أمريكا لأسوأ ما في العقل الأوربي حيث الحديث المشبع بالإجلال عن الأباء المؤسسين مشيدي الدولة الأمريكية علي أسس الحرية والعدل والمساواة كمبادئ سرمدية لا تحيد عنها المواقف العملية إلا علي سبيل الاستثناء في إطار عام ينزع إلي التوافق معها، يحل محل الفلسفة اليونانية التي أعتبرت نقطة تكون وانطلاق العقلانية الغربية في التاريخ الأوربي الموحد والمتجانس. كما تحل الولايات المتحدة كدولة قومية محل أوربا كتجربة تاريخية ويتم التعمية بعلة الاستثناء علي كل تناقضاتها مع هذه المبادئ السرمدية طيلة القرنين الماضيين مثلما تم الإدعاء بنقاء الغرب وطهارة روحه في الخمس والعشرين قرنا الماضية، ومثلما صار النموذج الأوربي هو المثال المحتذي وإلا فالإتهام بالنقص والدونية، فإن الخطاب الأمريكي بعد ١١ سبتمبر يقيم تمركزه علي قاعدة: من معنا ومن ضدنا كأساس للخيرية العالمية الجديدة والتي تقوم بدورها علي نوع من الرؤية المثالية التبسيطية التي تصل في ذروتها إلي خليط من الميتافيزيقية في مصطلحات "العدالة المطلقة، والحرية اللانهائية، والحرب العادلة"، ومن المانوية إذ تقسم العالم علي أساس من ثنائية الخير والشر باعتبارها زعيمة معسكر الخير ضد "محور الشر" ما يدخل علوم السياسة ومناهج التحليل

الاستيراتيجي في غياهب النزعة الإطلاقية الغيبية التي يرتكز عليها عادة الأصوليون في كل الأديان والعنصريون في كل الأمم مما يجعل من ترويجها بابا شيطانيا تدخل منه قوي التطرف والعنصرية بكل أشكالها وألوانها وهي القوي التي حاولت أو إدعت أنها تسعي لمواجهتها بإطلاق هذه النزعة التبسيطية. ومن ثم يثير لديها، والعالم من حولها تناقضات شتي تنال من استقرار النظام العالمي القائم وانكسار حاد في هيبة الأمم المتحدة والدول الكبرى معًا علي النحو الذى قد يؤدى الي تحلل المنظمة الدولية تدريجيا اثر أزمات عدة متوالية ومشابهة للأزمة العراقية .

ولهذا يمكن الإدعاء بأن بنية العولمة والتى شغلت الفترة بين نهاية الحرب الباردة ١٩٨٩م , وأحداث سبتمبر ٢٠٠١م، تظل موضع جدل حول ما إذا كانت تمثل مرحلة / بنية جديدة أخيرة في النظام العالمي الحداثي بحكم إستنادها إلي نمط الانتاج الرأسمالي والذي صاغ هذا النظام العالمي، أم أنها ستكون مرحلة جديدة ولكنها أولي في نظام عالمي جديد مختلف قد يكون ما بعد حداثي بحكم ارتكازها علي اقتصاد جديد مختلف نوعيا هو الاقتصاد ما بعد الصناعي أو اقتصاد المعرفة ومن ثم تتطلب وتفرز خطابا جديدا للشرعية تبريريا وتبشيريا فى آن؟

والواقع أننا نميل إلي طرف الجدل الثاني إذ نتصور بناء العولمة الراهن كمرحلة انتقالية غير قادرة علي الاستمرار نتيجة لوجود تناقض جوهري بين الطبيعة الاستقطابية علي صعيد نمط الانتاج الذي تستند إليه ومن ثم التنظيم الاجتماعي الاقتصادي لها، وبين الطبيعة التبشيرية علي صعيد الشرعية والخطابات الفكرية التي تصدر عنها، وهو ما يفتح الباب أمام خيارات عدة لمستقبل النظام العالمي أهما اثنان سوف نعالجهما في الفصل الثالث.